

Distr.: General
25 June 2014
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والستون

جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه
الأنشطة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

بلغت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٤٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتها ١١,٤ في المائة، مما يشير إلى أن الركن الثالث للأونكتاد لا يزال يحتفظ بدوره الرئيسي. وبلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٣١,٢ مليون دولار، أي بانخفاض طفيف عن عام ٢٠١٢. واحتفظ النظام الآلي للبيانات الجمركية بمركزه كأكثر نشاط من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، يليه برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. ويستأثر هذان البرنامجان بنسبة ٥٦ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد وبنسبة تصل إلى ٦٦ في المائة من مجموع المساهمات في عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، ظلت التقلبات في نفقات البرنامجين والمساهمات المقدمة لهما تؤثر على مجمل الإحصاءات المتعلقة بالتعاون التقني تأثيراً كبيراً. وبلغت مساهمات البلدان النامية ١٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وهو ما يشكل ٤٠,٧ في المائة من مجموع المساهمات، ولكن كُرسَت تلك المساهمات بشكل حصري تقريباً لتمويل



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-06628 210714 210714



* 1 4 0 6 6 2 8 *

مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في البلدان النامية المقدمة للمساهمات نفسها. وانخفضت مساهمات البلدان المتقدمة النمو للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت ٧,٨ ملايين دولار، وشكلت ٢٥ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة في عام ٢٠١٣. وظل توزع النفقات بحسب نوع المشاريع ثابتاً، وشكلت المشاريع القطرية ٤٧ في المائة من مجموع المشاريع، تليها المشاريع الإقليمية والإقليمية التي شكلت ٤٢ في المائة و ١١ في المائة، على التوالي. وظل نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات ثابتاً، حيث بلغ ٤٠ في المائة من مجموع النفقات. وتواصلت الإجراءات الرامية إلى تحسين أثر وكفاءة المساعدة المقدمة من الأونكتاد. فتم تعزيز منهجيات الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١٣، وأُرجئت المناقشات المتعلقة بمشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع الأموال، التي قُدمت للدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٣، حتى آذار/مارس ٢٠١٤، وهو الوقت الذي أُتخذ فيه قرار بأن يجتمع المنسقون الإقليميون بشكل غير رسمي، وعلى أساس منتظم، للاتفاق على مجموعة من الأهداف والمبادئ المشتركة لاستراتيجية جمع الأموال. وتواصلت زيادة مشاركة الأونكتاد في دعم الاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة. وتُعد المشاريع المشتركة بين الوكالات شرطاً للاستفادة من عدد من آليات التمويل (مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة) على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعمل الأونكتاد على توسيع نطاق تنسيقه مع الوكالات الأخرى، ولا سيما من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، وهي أكثر الآليات فعالية في هذا الصدد. وتنشط تلك المجموعة من خلال مبادرات مشتركة في أكثر من ٣٠ بلداً، لا سيما البلدان التي تعتمد طوعاً نهمج "توحيد الأداء" عند صياغة نسخة جديدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير لكي ييسر لمجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.
- ٢- وسيُقدّم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرأ وفي مقررات مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥ (د-٥٥) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و٤٩٨ (د-٥٦) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و٥٠٤ (د-٥٧) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و٥١٠ (د-٥٨) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و٥١٥ (د-٥٩) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، و٥٢٠ (د-٦٠) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر تنظيمياً بين أمانة الأونكتاد والمستفيدين والمانحين المحتملين في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني. وتؤدي الفرقة العاملة المهام المحددة في اختصاصاتها المتفق عليها. وتذكر هذه الاختصاصات أن الفرقة "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغية تحقيق جملة أمور، منها تحسين فعاليتها وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".
- ٣- وعلى غرار ما شهدته السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٧، استمر اتباع نهج المسار المزدوج في نطاق وتركيز أنشطة التعاون التقني للأونكتاد خلال عام ٢٠١٣، وذلك عن طريق تقديم الخدمات التالية:
- (أ) خدمات المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق المستفيدة عن طريق الصناديق الاستثنائية الممولة للمشاريع الإقليمية والإقليمية والقطرية والتي تساهم فيها جهات مانحة؛
- (ب) خدمات الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح الأمم المتحدة ونهج "توحيد الأداء".
- ٤- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى ضرورة القيام على نحو فعال بإدراج الوكالات غير المقيمة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

أولاً- مصادر تمويل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

- ٥- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصادر الرئيسية الثلاثة التالية:

- (أ) التمويل الثنائي، بما في ذلك التمويل المقدم منفرادى الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، والمفوضية الأوروبية، والجهات المانحة من القطاعين الخاص والعام؛
- (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛
- (ج) صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وغيرها من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

ألف - التمويل الثنائي

٦- لا يزال إجمالي التبرعات غير قابل للتنبؤ به، بوجه عام، وهي تخصص لأنشطة بعينها وتتفاوت بشدة من عام لآخر (انظر الجدول ١ والشكل ١). وفي عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي التبرعات المقدمة من فرادى الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع مؤسسات الأعمال ومؤسسات النفع العام ٣١,٢ مليون دولار، بانخفاض نسبته ٥ في المائة عن العام الماضي. واحتفظ النظام الآلي للبيانات الجمركية بمركزه كأكبر أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد، يليه برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. واستأثر هذان البرنامجان بـ ٥٦ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. ونتيجة لذلك، كان للتقلبات في نفقات البرنامجين والمساهمات المقدمة لهما أثر كبير على مجمل الإحصاءات المتعلقة بالتعاون التقني السنوي.

الجدول ١

المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠١٠-٢٠١٣

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٧٨٦٥	٩٧٥٠	١٤٤٤٧	١٣٨٨٣	البلدان المتقدمة النمو ^(أ)
١٢٧٨٢	١٤٠١٧	١٥١٦٣	٩٤٥٣	البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ^(ب)
٢٧٨٣	٣١٠٥	٦٥٩١	٣٦٢٨	المفوضية الأوروبية
٧٠٢٠	٥٢٧٧	٦٥٧٣	٣١٥٠	منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ^(ج)
٧٨٢	٦٦٠	١٦٠٤	٦٢٤	القطاعات العام والخاص
٣١٢٣٢	٣٢٨٠٨	٤٤٣٧٧	٣٠٧٣٩	المجموع

ملاحظة: المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد لعام ٢٠١٠ لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- (أ) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للخبراء المتعاونين.
- (ب) يُحتفظ بجزء كبير من أجل الأنشطة المقامة في ذات البلدان المقدمة للمساهمات، ويكون التمويل من عوائد القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.
- (ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١١ في المرفق الإحصائي (TD/B/WP/262/Add.2).

٧- وبلغت مساهمات البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٧,٨ ملايين دولار، بانخفاض نسبته ٢٠ في المائة عن عام ٢٠١٢. وانخفض نصيب هذه البلدان من مجموع المساهمات من ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وجرى بالذكر أن المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو كانت قد انخفضت أصلاً من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ انخفاضاً شديداً، على النحو المبين في الجدول ١. وفي عام ٢٠١٢، خفض عدد من المانحين التقليديين مساهماتهم، أو أوقفوها في بعض الحالات، ويرجع ذلك في معظم الأحيان إلى الانخفاض العام فيما يقدمونه من مساعدة إنمائية رسمية. وفيما يلي البلدان العشرة المتقدمة النمو التي قدمت أكبر المساهمات للصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، مرتبة حسب المساهمات التراكمية: سويسرا، النرويج، السويد، فنلندا، هولندا، لكسمبرغ، ألمانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كندا، أيرلندا (انظر الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2، الجدول ١٠). وقد وجه المانحون من البلدان المتقدمة النمو مساهماتهم أساساً إلى المشاريع الإقليمية لدعم مشاريع إدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي)، وبناء القدرات في مجال تيسير الاستثمار، والاتجاهات والقضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية، ودعم مفاوضات التجارة والدبلوماسية التجارية، وتنمية المشاريع، والمعهد الافتراضي، وسياسات المنافسة، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٨- وفي عام ٢٠١٣، ساهمت البلدان النامية بالنصيب الأكبر (٧,٤٠ في المائة من مجموع المساهمات) للصناديق الاستثمارية للأونكتاد بمبلغ قدره ١٢,٧ مليون دولار. وتُخصص كل المساهمات التي تقدمها البلدان النامية تقريباً لأنشطة في ذات البلدان المقدمة للمساهمات، وتُمول من القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، وتوجه بالدرجة الأولى نحو تنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. واستأثر هذان البرنامجان مجتمعان بحوالي ٥٦ في المائة من مجموع مساهمات الأونكتاد للتعاون التقني في عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، كان للتقلبات في مجموع المساهمات المقدمة للبرنامجين أثر كبير على مجمل إحصاءات التعاون التقني السنوي. وبوجه عام، فإن متوسط حجم المساهمات المقدمة لمشاريع برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي يفوق نظيره المخصص للمشاريع الأخرى التي ينفذها الأونكتاد.

الشكل ١

منشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠١٢-٢٠١٣

(النسب المئوية من مجموع المساهمات)



٩- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف، لا تزال المفوضية الأوروبية هي أكبر مساهم منفرد في الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. ففي عام ٢٠١٣، ساهمت المفوضية بمبلغ قدره ٢,٧ مليون دولار، بما يشكل ٨,٩ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة للصناديق الاستثمارية. وساهمت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣ في مشروع أقاليمي واحد لإدارة الديون، ومشروع وطني واحد للنظام الآلي للبيانات الجمركية في البوسنة والهرسك.

١٠- وبلغت المساهمات المتبقية في عام ٢٠١٣ والمقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٧ ملايين دولار، بما يشكل ٢٢ في المائة من مجموع المساهمات. ويشمل ذلك، بشكل خاص، مساهمة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم مشروع يُنفذ في أفغانستان في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية، ومساهمة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لدعم تنفيذ إطار المنافسة في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومساهمة من البنك الدولي لدعم الأنشطة المتصلة بإدارة الديون. وتشمل المساهمات الأخرى، المقدمة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، المخصصات المالية التي تلقاها الأونكتاد لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، عن طريق مساهمات جهات شريكة محددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، وبلغت هذه المخصصات ٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٣، ويرد عرض أكثر تفصيلاً لها في الفرع جيم أدناه. وبلغت مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٣. أما المساهمة المقدمة في عام ٢٠١٣ من القطاعين الخاص والعام، البالغة ٠,٨ مليون دولار، بما يشكل ٢,٥ في المائة من مجموع المساهمات، فلم تتغير عن مستواها في العام السابق.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١١- في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار كل من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٣ و٣٦ على التوالي.

١٢- والمساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية لا توزع على أساس سنوي بل في إطار مخصصات كل سنتين ويتم تحليلها استناداً إلى النفقات السنوية. أما المساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وغيرها من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين فهي مطابقة للنفقات السنوية.

١٣- ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية - الباب ٣٦ - في عام ١٩٩٩، تزايدت أهميته في تمويل مشاريع تنمية القدرات الرامية إلى تحسين قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتضطلع عشرة كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع. وهذه الكيانات تشمل اللجان الإقليمية الخمس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤- ويُضطلع بالمشاريع في إطار شرائح تدوم كل منها لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات. وُنفّذت في عام ٢٠١٣ مشاريع في إطار الشريحة السادسة الإضافية، والشريحة السابعة، والشريحة السابعة الإضافية، والشريحة الثامنة. وتنعكس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحساب التنمية في حافظة التمويل الخاصة به، حيث وُزِع مبلغ قده ٢٨,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣ في إطار الشريحة التاسعة الجديدة. وتبلغ حصة الأونكتاد في إطار هذه الشريحة الجديدة ٤,٨ ملايين دولار، أي نحو ١٦ في المائة من مجموع الحافظة، حُصصت لثمانية مشاريع تشمل ما يلي: (أ) إدارة الديون السيادية، (ب) الاستراتيجيات المستدامة المتعلقة بالتصدير، (ج) تحديث وتنويع صادرات الأسماك في أقل البلدان نمواً، (د) آثار التدابير غير الجمركية، (هـ) تأثيرات تغير المناخ على البنية التحتية للنقل الساحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، (و) روابط الإنتاج في قطاع الموارد المعدنية، (ز) نقل البضائع المستدام، (ح) الاستثمار من أجل التنمية المستدامة والشاملة. وبدأ تنفيذ هذه المشاريع في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ومن المقرر استكمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وترد معلومات عن المشاريع الجاري تنفيذها في الجدول ٨ من الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2.

١٥- وتخصص الموارد المدرجة في برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني - الباب ٢٣ - للخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٣، ظلت النفقات المدرجة في الباب ٢٣ ثابتة عند مستواها مقارنة بعام ٢٠١٢. وكما كان الحال في الماضي، استُخدمت موارد البرنامج

العادي للتعاون التقني المخصصة للتدريب أساساً لتمويل أنشطة التدريب المتصلة بالقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية تماشياً مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل مؤتمر الأونكتاد العاشر^(١).

١٦- وفي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني من الميزانية البرنامجية العادية ٤,١ ملايين دولار، وهو ما يمثل ١٠,٢ في المائة من إجمالي النفقات، أي زيادة قدرها ٣٧ في المائة مقارنة بالعام السابق (انظر الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2، الجدول ٨).

جيم- المساهمات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل دعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

١٧- يمثل نهج "توحيد الأداء" أساس إطار تمويل جديد لدعم البرامج المشتركة المنفذة من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والطرائق المماثلة المشتركة بين الوكالات التي نُظمت على الصعيدين القطري والإقليمي.

١٨- وقد تعززت في السنوات الأخيرة الأطر المشتركة لميزانية الأمم المتحدة، التي أُعدت أولاً في البلدان الرائدة المنفذة لنهج وحدة العمل في الأمم المتحدة وازداد اعتمادها من جانب العديد من البلدان، إذ تؤدي هذه الأطر إلى تعزيز فعالية حشد الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار حوار شفاف مع المانحين. وعلاوة على ذلك، توفر الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والمساهمات ذات الصلة^(٢) المقدمة من الجهات الشريكة المحددة، تمويلاً مرناً ومنسقاً ويمكن التنبؤ به لدعم تحقيق الأولويات الوطنية والعالمية. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تؤدي آليات "توحيد الأداء" دوراً متنامياً في تكميل الموارد الفردية للوكالات.

١٩- وفي عام ٢٠١٣، اتخذ الأونكتاد الاختيارات الاستراتيجية السليمة في سياق تحسين دور مسائل القدرات التجارية والإنتاجية في برامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، ذات الصلة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد نجح الأونكتاد، بالإضافة إلى تغلبه على المناخ الصعب الذي يواجهه بسبب الانخفاض العام في الدعم المقدم من المانحين التقليديين، في الوصول إلى عدد من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والمساهمات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة، وذلك بفضل دوره القيادي داخل المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة المخصصات المالية بالمقارنة بعام ٢٠١٢^(٣) (الشكل ٢).

(١) للاطلاع على وصف لتلك الأنشطة، انظر المجموعة الرابعة عشرة في الوثيقة TD/B/WP/262/Add.1.

(٢) مثل الاتفاقات الموحدة المنشأة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتعلقة بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(٣) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٧ في الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2.

١- الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

٢٠- في عام ٢٠١٣، تلقى الأونكتاد، عن طريق البلدان التحريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، مخصصات في إطار هذه المبادرة بلغ مجموعها ٦٣٣ ٢٥٦ دولار لتنفيذ الأنشطة التي أُعدت في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات، وذلك في رواندا (٣٥ ٣٠٥ دولار) وجمهورية تنزانيا المتحدة (٣٢٨ ٢٢١ دولار).

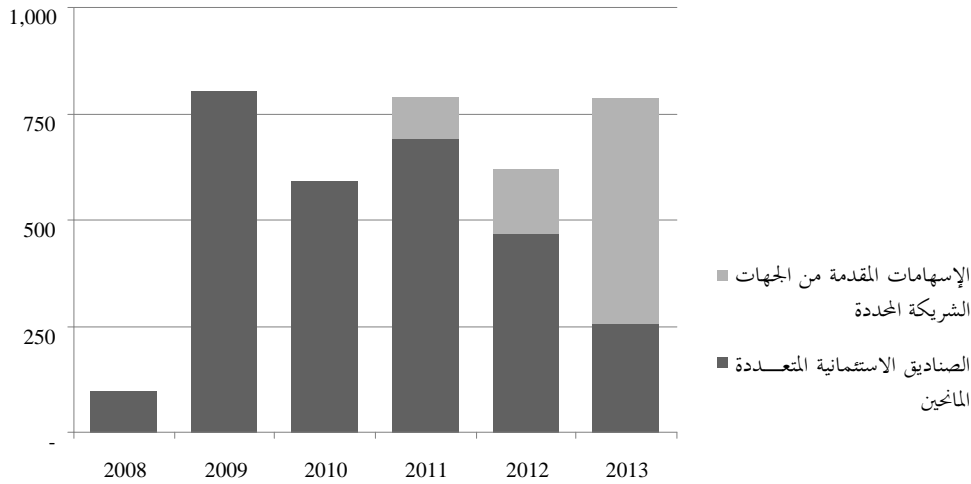
٢- مساهمات الجهات الشريكة المحددة

٢١- في عام ٢٠١٣، تلقى الأونكتاد عدداً من المساهمات من جهات شريكة محددة. وتفاوتت الترتيبات، حيث اختلفت المخططات بحسب مستوى مشاركة الحكومات والجهات المانحة والوكالات. فمثلاً، شارك الأونكتاد في برنامج مشترك للمجموعة المشتركة بين الوكالات، بدأ في عام ٢٠١١، وتدعمه وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. وهذه المرة هي الأولى التي يشارك فيها الأونكتاد في اتفاق في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يتعلق بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢٢- وفي إطار البرنامج المشترك الممول من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، والمنفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد المشاركة في مشروع أُعد بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وفي عام ٢٠١٣، تلقى الأونكتاد قسطاً ثالثاً قدره ٤٤ ٣٠٠ دولار. ومن المقرر إطلاق المرحلة الثانية من المشروع المشترك، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢٣- وفي عام ٢٠١٣، شارك الأونكتاد، لأول مرة، في الاتفاقات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتعلقة بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، مما أسفر عن تعزيز التعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وأبرمت أربعة اتفاقات، واحد لكل من الكاميرون (٤٢ ٠٠٠ دولار) والسلفادور (٣٨ ٦٤٧ دولار)، وبنما (١٢ ٠٠٠ دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٣٩٤ ٨٣٠ دولار).

الشكل ٢
وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، ٢٠٠٨-٢٠١٣
(تحويلات بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: تشمل آليات التمويل الإسهامات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحة.

المصدر: الأونكتاد، ٢٠١٤.

٣- الموارد التكميلية: الدور المحفّز لصندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، ومثال جمهورية ترازيا المتحدة

٢٤- جدير بالذكر أنه في سياق نهج "توحيد الأداء"، تُعد الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحة والمساهمات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة موارد تكميلية. ففي جمهورية ترازيا المتحدة، مثلاً، أدى صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة دوراً حاسماً ومحفّزاً على الصعيد القطري، بقيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، في الحشد العام للموارد، من أجل الحصول على مزيد من الموارد الفنية عن طريق اتفاق لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يتعلق بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأكدت تجربة الأونكتاد في عام ٢٠١٣ إحدى الملاحظات النهائية للتقييم المستقل للدروس المستفادة من "مبادرة توحيد الأداء"^(٤)، مؤداها أن صندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة آلية مبتكرة للحشد الفعال للموارد.

(٤) A/66/859.

دال - تمويل الخبراء المعاونين

٢٥ - بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، يدعم بعض المانحين برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين. وفي عام ٢٠١٣، ساهمت النرويج فقط في تمويل اثنتين من وظائف الخبراء المعاونين في هذا البرنامج (انظر الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2، الجدول ٦).

٢٦ - ومن المؤسف أن البرنامج لا يحظى بالاهتمام الكافي من الجهات المانحة، رغم أهميته. وتدعو الأمانة الجهات المانحة التي يسعها تمويل برنامج الخبراء المعاونين إلى النظر في تقديم مثل هذا التمويل باعتباره سبيلاً إلى إتاحة فرصة فريدة للشباب المهنيين للمشاركة في العمل التحليلي والتشغيلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

ثانياً - النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٢٧ - في عام ٢٠١٣، ازداد إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بنسبة ١١,٤ في المائة بالمقارنة مع العام السابق، فوصل إلى ٤٠,٤ مليون دولار، وهو أعلى مستوى خلال السنوات العشر الأخيرة. ويدل ذلك على الدور الرئيسي الذي يؤديه الركن الثالث للأونكتاد (الجدول ٣).

الجدول ٣

مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال، ٢٠١٠-٢٠١٣

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

٢٠١٣						
التغير بالمقارنة بالسنة السابقة (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من المجموع	المبلغ	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٧,٩	٨٨,٩	٣٦,٠	٣٣,٤	٣٦,٠	٣٦,٦	الصناديق الاستثمارية
١٣,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٩	الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
٥٦,٢	١٠,٢	٤,١	٢,٦	٢,٤	١,٧	الميزانية العادية وحساب التنمية
	١٠٠,٠	٤٠,٤	٣٦,٣	٣٩,١	٣٩,٢	المجموع

ملاحظة: يعكس المجموع قيمة مقربة (انظر الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2، الجدول ١).

ألف- نوع المشاريع

٢٨- استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على أساس المشاريع والبرامج الإقليمية والإقليمية والقطرية (الشكل ٣).

١- المشاريع الإقليمية

٢٩- المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تقدم أنشطة يمكن أن تستفيد منها جميع البلدان النامية، وفي عام ٢٠١٣، بلغت النفقات في إطار هذه المشاريع ١٦,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤١,٦ في المائة من مجموع النفقات. وازداد مجموع عدد المشاريع الإقليمية التي ترتبت عليها نفقات في عام ٢٠١٣ إلى ٨١ مشروعاً، بالمقارنة مع ٥٩ مشروعاً في عام ٢٠١٢ (عدا المشاريع الممولة من حساب التنمية).

٢- المشاريع الإقليمية

٣٠- في عام ٢٠١٣، ظل الإنفاق على المشاريع الإقليمية ثابتاً، حيث بلغ ٤,٥ ملايين دولار، وهو ما يمثل ١١,٣ في المائة من مجموع النفقات. وبلغ مجموع عدد المشاريع الإقليمية التي ترتبت عليها نفقات ٢١ مشروعاً في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ١٧ مشروعاً في عام ٢٠١٢. وشملت المشاريع الكبيرة التي كانت قيد التنفيذ في عام ٢٠١٣ ما يلي: في أفريقيا، مشروع دون إقليمي يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومشروع يتعلق بالمنافسة، ومشروع يتعلق باللوائح التنظيمية الإلكترونية؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع إقليمي يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومشروع دون إقليمي يتعلق باللوائح التنظيمية الإلكترونية، ومشروع يتعلق بقانون وسياسة المنافسة؛ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مشروعين إقليميين يتعلقان بالنظام الآلي للبيانات الجمركية.

٣- المشاريع القطرية

٣١- ظلت المشاريع القطرية، للعام الثاني على التوالي، هي الشكل الرئيسي لإنجاز أعمال التعاون التقني للأونكتاد من حيث الحجم. ففي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع نفقات المشاريع القطرية ١٩ مليون دولار، بزيادة قدرها مليوناً دولار مقارنة بعام ٢٠١٢. وشكلت المشاريع القطرية نحو ٤٧ في المائة من مجموع الأعمال المنفذة في عام ٢٠١٣. وبلغ مجموع عدد المشاريع القطرية التي ترتبت عليها نفقات ١٠٨ مشاريع في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٩٦ مشروعاً في عام ٢٠١٢. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد تُتاح للأونكتاد في إطار برامج المساعدة الثنائية لبعض الجهات المانحة. وجميع المشاريع التي تمولها الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة هي مشاريع قطرية (انظر الفصل الأول، الفرع جيم). وتتصل معظم نفقات المشاريع القطرية التي ينفذها

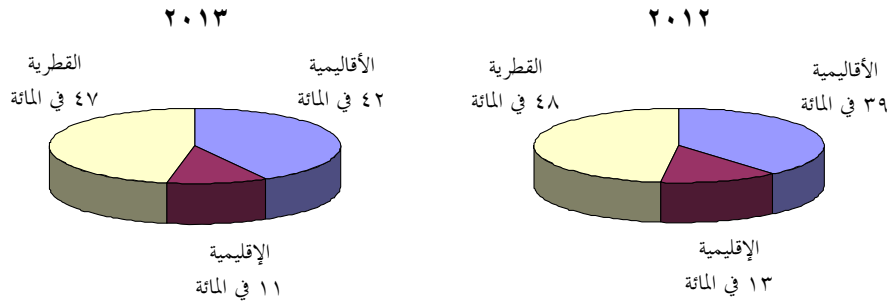
الأونكتاد بمحالي تحديث وإصلاح الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية) وإدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي).

٣٢- وازدادت في عام ٢٠١٣ النفقات على المشاريع القطرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وانخفضت انخفاضاً طفيفاً في أوروبا، وظلت عند مستواها في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل ٣

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٢-٢٠١٣

(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



باء- التوزيع المواضيعي

٣٣- تُصنف أعمال التعاون التقني للأونكتاد في ١٧ مجموعة مواضيعية (الجدول ٤). أما الصناديق الاستثمارية للأنشطة التي تدعم المجتمع المدني ومشاركة الأونكتاد في دعم الأنشطة المنفذة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية فتُصنف في إطار مجموعة إضافية، هي المجموعة ١٨، التي تمثل نحو ٦ في المائة من مجموع النفقات السنوية.

٣٤- ويتسم تخصيص المساهمات لمختلف المجموعات المواضيعية بالتفاوت وعدم تلبية الطلبات الواردة في إطار كل مجموعة مواضيعية. وكما سبق التأكيد، يُضطلع بحوالي ٦٠ في المائة من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في إطار مجموعتين مواضيعيتين، هما المجموعتان ١١ و ١٢. أما ما تبقى من المجموعات المواضيعية للأنشطة، وعددها ١٥ مجموعة، فهي أصغر كثيراً في الحجم وتتراوح نسبة تمثيل كل منها في مجموع الأعمال المنفذة من ٦ إلى أقل من ١ في المائة.

جيم- التوزيع الجغرافي

٣٥- بلغ مجموع النفقات في أفريقيا (بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية) ٩,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، محافظةً على مستواها بالمقارنة مع العام السابق. وفي عام ٢٠١٣، بلغ

نصيب أفريقيا من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٣ في المائة مقابل ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢.

٣٦- وبلغ مجموع النفقات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية، نحو ٩,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها مليوناً دولار في نفقات المشاريع القطرية بالمقارنة مع العام السابق. وبلغ نصيب هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ مقابل ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

الجدول ٤

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة والمجموعة المواضيعية، ٢٠١٠-٢٠١٣

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٣		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
١٠٠,٠	٤٠٥٤٩	٣٦٣١١	٣٩٠٧٣	٣٩١٩٨	المجموع
حسب المنطقة					
٢٣,٠	٩٣١٢	٩٣٦٣	٩١٨٨	٧٥٥١	أفريقيا
٢٣,٥	٩٥٢١	٧٢٦٨	٥٢٨٧	٦٨٩٥	آسيا والمحيط الهادئ
١٠,١	٤٠٩٣	٤٧٠١	٥٠٥٤	٥٨٥١	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٨	٧١٧	٧٨٤	٧٩٩	٦٩٠	أوروبا
٤١,٦	١٦٨١٥	١٤١٩٤	١٨٧٤٦	١٨٢١٢	المستوى الأقاليمي
حسب المجموعة					
٣,٦	١٤٦٠	٨٢٥	٦٦٦	٢٧٣٧	الأولى - بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٠,٤	١٦٥	١٥٤	٣٢٤	٣٨٧	الثانية - قدرات التحليل التجاري، ونظم المعلومات
١,٩	٧٥٠	٩٥٠	١٠٧١	٩٨٣	الثالثة - البيئة التجارية وتنمية التجارة
٣,٧	١٤٩٤	١١٧٨	١٢٧٤	١٢٣١	الرابعة - سياسة المنافسة، وحماية المستهلك
٠,٥	٢٠٢	٢٧٠	١٣٩٧	١١٤٠	الخامسة - تنمية قطاع السلع الأساسية، والحد من الفقر

٢٠١٣		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
٣٠٠	١٢٠٢	٨٨٨	٤٨٥	٤٧٠	السادسة - اتجاهات وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٠٠	٨١١	٨٩٧	١٠٩٣	٢٠٩١	السابعة - سياسات الاستثمار
٦٠١	٢٤٨٢	٢٤٦١	٢٢٨٨	٧٨٥	الثامنة - تيسير الاستثمار
٠٠٧	٢٧٠	٣٢٧	١٧٨٤	١٨١٦	التاسعة - تنمية المشاريع
٣٠٢	١٢٨٣	١٥٥٣	١١١٥	٧٥٣	العاشر - العولمة واستراتيجيات التنمية
١٦٠٤	٦٦٥٤	٥٩٣٩	٥٨٦٦	٤٧٣٨	الحادية عشرة - تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال إدارة الديون
٤٤٠٤	١٧٩٤٤	١٦٠١٠	١٤٧٦٢	١٥٠٥٨	الثانية عشرة - النقل وتيسير التجارة
٢٠٠	٨١١	٣٦٦	٤٣٩	٣٢١	الثالثة عشرة - تسخير سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
٢٠٨	١١٢٥	٩٣٥	١٩١٤	٢٤١٥	الرابعة عشرة - أنشطة التدريب وبناء القدرات المقدمة من عدة شعوب
٠٠٩	٣٦٠	١٧٤	٣٥٢	٣٥٦	الخامسة عشرة - العلم والتكنولوجيا والابتكار
٠٠٥	١٩٥	٥٩٥	٩٤١	٨٩٢	السادسة عشرة - القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة
٢٠١	٨٤٤	٦٢١	٤٣٨	٦٧٨	السابعة عشرة - تعزيز الدعم المقدم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية وأو الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل المعزز
٦٠٠	٢٤٠٨	٢١٦٨	٢٨٦٢	٢٣٤٨	الثامنة عشرة - التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم
٤٠٠١	١٦٢٤٠	١٥٢٠١	١٤١٨٥	١٣٢٧٧	منها: أقل البلدان نمواً

٣٧- وبلغ مجموع النفقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية، ٤,١ ملايين دولار، بانخفاض طفيف عن عام ٢٠١٢. وظلت نفقات المشاريع القطرية ثابتة، بينما انخفضت نفقات المشاريع الإقليمية انخفاضاً طفيفاً. وانخفض نصيب هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ١٠,١ في المائة بالمقارنة مع ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

٣٨- وفي أوروبا، كانت هناك ستة مشاريع وطنية قيد التنفيذ في عام ٢٠١٣، بلغ مجموع نفقاتها ٧١٧ ٣٠٠ دولار. وشملت هذه المشاريع بصورة خاصة مشاريع متعلقة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في ألبانيا وجورجيا وجبل طارق وكوسوفو^(٥).

٣٩- وينبغي أن تُقرأ بيانات التوزيع الجغرافي (الجدول ٤ والشكل ٤) مقترنة بالمعلومات الواردة في الفرع ألف من الفصل الثاني، وخاصة التعليقات الواردة بشأن المشاريع الإقليمية والقطرية. ومن الجدير بالملاحظة أن نفقات المشاريع الإقليمية والقطرية فقط، التي تمثل نحو ٥٨,٥ في المائة من مجموع النفقات، هي التي تؤخذ في الاعتبار لحساب الأنصبة الإقليمية. غير أن الدعم المقدم في إطار تنفيذ المشاريع الإقليمية التي تشارك فيها البلدان و/أو المناطق المستفيدة يُسجل بشكل منفصل، ومن ثم قد لا ينعكس في حساب الأنصبة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يجب عند تفسير الأنصبة الإقليمية مراعاة أن معظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد أتاحتها الجهات المانحة من برامجها للمعونة الثنائية أو من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

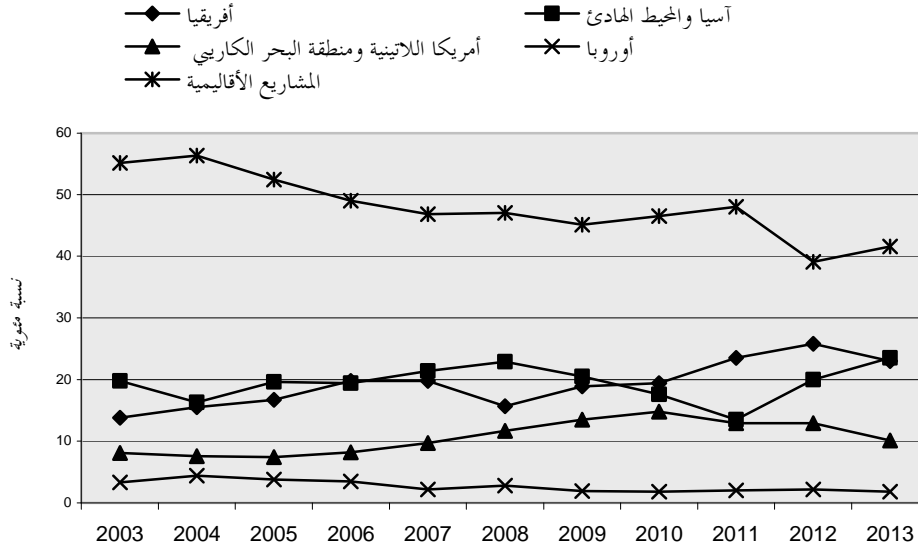
٤٠- ويواصل الأونكتاد، في إطار استراتيجيته المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال التعاون التقني، منح الأولوية لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١٣، بلغت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً ١٦,٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها نحو مليون دولار على العام السابق، وهو ما يشكل ٤٠ في المائة من مجموع النفقات. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، بلغ متوسط النفقات لدعم أقل البلدان نمواً نحو ١٤ مليون دولار سنوياً. وتزداد هذه النفقات باطراد منذ عام ٢٠١٠. ولم يتلق الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً أية مساهمات في عام ٢٠١٣. وشهدت المساهمات انخفاضاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٩. وتلقى الصندوق، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠، ما مجموعه ١٠ ملايين دولار من ٢٠ جهة مانحة مختلفة. وعلى نحو ما جرى التأكيد عليه في الفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٥ (د-٥٩) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، يُدعى الشركاء في التنمية، القادرون، إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.

(٥) الإقليم الإداري للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الشكل ٤

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠٠٣-٢٠١٣

(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



ثالثاً - الهيكل وسير العمل

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

١ - الترشيد المواضيعي وأوجه التآزر فيما بين الأركان الثلاثة للأونكتاد

٤١ - تعمم قائمة الـ ١٨ مجموعة مواضيعية كوثيقة عمل^(٦) غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة، وتُحدّث هذه الوثيقة بانتظام من جانب الشَّعب المسؤولة عن كل مجموعة لكي تُدرج بها الأنشطة الجارية والمقترحة استجابة للطلبات الواردة من المستفيدين. وتشمل وثيقة العمل مقترحات بإدماج المشاريع الإقليمية والمشاريع الإقليمية في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والمتعددة السنوات. وتهدف هذه الخطوة إلى مواصلة تقليص عدد الصناديق الاستثمارية وتوحيد الأنشطة، وتبسيط وتنظيم هيكل التعاون التقني للأونكتاد. ويقدم الجدول ١٢ المدرج في الوثيقة TD/B/WP/262/Add.2 معلومات بشأن المشاريع الجديدة والمغلقة في عام ٢٠١٢.

٤٢ - وتلتزم الأمانة بمواصلة جهودها الرامية إلى الحد من التجزؤ، وهي تعوّل على الدعم المُقدم من الحكومات المانحة في هذا الصدد. وتتصل الأمانة بانتظام بالمانحين لطلب الإذن

(٦) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dommisc2011d1_en.pdf

بإغلاق المشاريع أو إعادة المدفوعات أو نقل المبالغ المتبقية إلى أنشطة أخرى. ولا تقوم الأمانة بهذه العمليات إلا بعد موافقة رسمية من المانحين.

دور الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزّز

يعترف اتفاق أكرا بالإطار المتكامل المعزّز كآلية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، ويدعو الاتفاق الأونكتاد إلى تكثيف مساهمته في هذا الإطار وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يواصل الأونكتاد الإسهام بنشاط في الإطار المتكامل المعزّز. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات لامتلاك زمام الأمور بشأن الإطار المتكامل المعزّز، عن طريق أنشطة الدعم التي يقوم بها الأونكتاد قبل إجراء الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وبعدها، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية.

وفي عام ٢٠١٣، أدخل الأونكتاد تحديثاً على الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري للسنغال، وبدأ العمل بشأن التحديثات المتعلقة بجيبوتي وموزامبيق. وطلبت حكومتا مالي والنيجر إلى الأونكتاد تنفيذ الدراسة الخاصة بكل منهما. ووفر الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزّز التمويل اللازم لتحديث هذه الدراسات.

وفي إطار التحضير للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، نظّم الأونكتاد اجتماع فريق خبراء معني بأقل البلدان نمواً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ليكون محفلاً يلتقي فيه الخبراء والمشاركين من أقل البلدان نمواً لتبادل الآراء والشواغل، ولتعزيز المقترح المشترك لأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، أُدرج في المسائل التي جرى التفاوض بشأنها في بالي قرار للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية.

وتُنفذ أيضاً عدد من الأنشطة الأخرى هي:

بنن. عمل الأونكتاد مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التجارة الدولية، في إطار من التعاون الكامل مع النظير الوطني، لإعداد مقترح مشروع مشترك من مشاريع المستوى الثاني للإطار المتكامل المعزّز يهدف إلى تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية لبنن.

جزر القمر. أعد الأونكتاد وقدم استراتيجية التنمية التجارية لجزر القمر، وجاءت استجابة للتحديات المخصصة المحددة التي يواجهها البلد، وحددت ثلاث سياسات لتنمية التجارة تؤدي إلى (أ) تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، (ب) تحسين سبل الوصول إلى الأسواق الدولية، (ج) الوصول إلى الأسواق الإقليمية. وحظيت خارطة الطريق التي تتضمن ملخصاً لأهم الاستراتيجيات التي أُنفق عليها أثناء حلقة العمل المعنية بالتصديق المعقودة بحضور ممثلي الحكومة، بإقرار مجلس الوزراء، خلال الصيف، وصارت جزءاً من الاستراتيجية

التجارية الوطنية للبلد. ونظم الأونكتاد أيضاً حلقتي عمل تدريبيتين لضمان استدامة الاستراتيجية في المستقبل.

كمبوديا. ينفذ الأونكتاد مشروعاً يتعلق بقواعد المنشأ، ممول من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين الذي أنشئ على المستوى القطري في إطار نهج شامل للقطاع التجاري. وعُقد عدد من حلقات العمل ونُفذت بعثات استشارية بشأن الاستفادة من الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد، في تموز/يوليه ٢٠١٣، اجتماعاً بعنوان "سلاسل القيمة العالمية وقواعد المنشأ: الفرص المتاحة لكمبوديا والتحديات التي تواجهها". وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو التغيرات المتوقعة في قواعد المنشأ فيما يتعلق بالصادرات المتجهة إلى كندا والاتحاد الأوروبي. وقد مكّنت قواعد التجارة التفضيلية السارية لكمبوديا من دخول سلاسل قيمة جديدة وتنويع استراتيجيتها التصديرية، بالانتقال من الملابس إلى منتجات التصدير التي تتطلب مهارات أعلى، لا سيما الدراجات.

٤٣ - لا تزال الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني تركز على تحليل السياسات وتقديم المشورة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ووفقاً لما ورد في الفقرتين ١٧٨ و ٢١٧ من اتفاق أكرا، وما أكدته الفقرة ٦ من مقرر مجلس التجارة والتنمية رقم ٥٢٠ (د-٦٠) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تواصلت الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين برامج التعاون التقني والعمل التحليلي والعمل المتعلق ببناء توافق الآراء. واستمر طوال عام ٢٠١٣ ترشيد الأنشطة المنفذة في إطار كل مجموعة مواضيعية، وتوحيد المشاريع في إطار صناديق استثمارية مواضيعية. واستهدفت الجهود المبذولة الحد من تجزؤ الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد ومن عدد الصناديق الاستثمارية، دون أن يؤثر ذلك على نطاق برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وعلى مضمونها وتنفيذها. فمثلاً، في إطار المجموعة ١٢، المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، تُنفذ معظم أنشطة التعاون التقني في إطار صندوق استثماري متعدد المانحين يدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة، ويدعم أيضاً تنفيذ الالتزامات المترتبة على المفاوضات. ويعمل مشروعان إضافيان أيضاً، أحدهما ممول من المفوضية الأوروبية والآخر من حساب التنمية، على دعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية في تنفيذ ترتيبات تيسير التجارة. وتعتمد جميع المشاريع على نفس المنهجية التي وضعها الأونكتاد، وقد تحققت أوجه تآزر مهمة فيما بين الأنشطة في إطار المشاريع الثلاثة.

٤٤ - وتمثل الأنشطة المنفذة في إطار المجموعة ١٣، المتعلقة بتسخير سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، مثلاً آخر على الترشيح حيث تُنفذ الآن جميع الأنشطة تقريباً في إطار صندوق استثماري متعدد المانحين يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وثمة مثال آخر يقدمه صندوق استثماري متعدد المانحين يتعلق ببناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، وهو ثمرة تجميع أنشطة التعاون التقني،

المنفذة في إطار المجموعات ٦ و ٧ و ٨ و ٩، في صندوق استئماني مواضيعي واحد. ويُشجع المانحون على دعم هذا الصندوق الاستثماري المشترك بين المجموعات.

٤٥ - وقدمت التقارير السابقة المتعلقة بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد أمثلة على أوجه التأزر بين الأركان الثلاثة. وتوجد أوجه تأزر قوية أيضاً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتمثل عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تقييمات للقدرات والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلد معين، وتكامل في إطار عملية إعداد هذه الاستعراضات البحوث الحديثة المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنهجية المستخدمة، كجزء من التشخيص الجاري وفي إعداد توصيات تتعلق بالسياسات. وتنعكس التجارب القطرية الموثقة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في مناقشات اجتماعات الخبراء والاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك اجتماعات لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واجتماعات الخبراء الأخرى. وتستخدم عمليات الاستعراض بالتالي كحالات تجريبية تساعد في توجيه سياسة الأونكتاد البحثية المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

٤٦ - وتمثل أنشطة البحث والتحليل في مجال الديون وتمويل التنمية، وأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، مثلاً آخر على التأزر المثمر في تنظيم مؤتمر الأونكتاد التاسع لإدارة الديون. وقد شارك في المؤتمر أكثر من ٣١٠ مشاركين من ٨٧ بلداً، و١٦ مؤسسة دولية/إقليمية، وخمس منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى ٢٦ مشاركاً من القطاع الخاص. وبينت نتائج تقييم المؤتمر مستوى بالغ الارتفاع من الرضا. ويقدم المشروع المعنون "تعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين" المساعدة على أساس البحوث المستفيضة التي تبلورت في كتاب نشرته مطبعة جامعة أكسفورد. وأسفر المشروع أيضاً عن صياغة مجموعة من المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وهي المبادئ التي نوقشت في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات حكومية دولية أخرى. وقد تعززت عملية بناء توافق دولي في الآراء بشكل حثيث. واعتمد ١٣ بلداً المبادئ حتى الآن.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد الصناديق الاستثمارية التشغيلية التي ترتبت عليها نفقات ٢١٠ صناديق. وبلغ عدد هذه الصناديق ٢٦٢ صندوقاً في عام ٢٠٠٨، عندما بدأت الإجراءات الرامية إلى الحد من التجزؤ. وفي عام ٢٠١٣، نجحت الأمانة في أن تغلق مالياً ٤٥ مشروعاً، في الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ ٣٢ مشروعاً جديداً.

٤٨ - ولم يتأثر بعملية التجميع إلا الصناديق الاستثمارية الإقليمية والإقليمية الممولة من الجهات المانحة الثنائية. ويمثل ذلك، بلغة الأرقام، ما مجموعه ٨١ مشروعاً إقليمياً و٢١

مشروعاً إقليمياً ترتبت عليها نفقات في عام ٢٠١٣. ولا تشمل عملية التجميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمشاريع الممولة من حساب التنمية، والمشاريع الممولة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ومن صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، إذ تخضع هذه المشاريع لقواعد مالية وإدارية تختلف عن القواعد التي تنظم مشاريع الصناديق الاستثمارية.

٢- التعاون فيما بين الشعب

٤٩- واصلت لجنة استعراض المشاريع^(٧) الاطلاع بدورها المركزي باعتبارها الآلية الداخلية التي تكفل الاتساق والتعاون بين الشعب بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. وتجتمع اللجنة عند اللزوم لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيعها والموافقة على مقترحات المشاريع الجديدة. ويتواصل أعضاء لجنة استعراض المشاريع (أي جهات الوصل في الشعب) مع دائرة التعاون التقني بشكل يومي تقريباً بشأن جميع القضايا المتصلة بتحقيق الاتساق في تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

٥٠- وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الشعب. وترد أمثلة عديدة في الإضافة ١ لهذا التقرير (TD/B/WP/262/Add.1). فمثلاً، أسهم قسم تيسير الأعمال التجارية، التابع لشعبة الاستثمار والمؤسسات، في تظاهرة إقليمية لتيسير التجارة نظمتها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وحدث تعاون أيضاً بين شعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في تقديم خدمات استشارية لتحديث أعمال المؤسسة الأثيوبية لخدمات الشحن والخدمات اللوجستية. وأعدت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالاشتراك مع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مقترحات مشتركة بشأن المساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية. والتمست شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية دعم شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في مجال تيسير التجارة واللوجستيات من أجل تنفيذ مشروع بعنوان "تنمية القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية". ويعد المعهد الافتراضي، بطبيعته، برنامجاً يقوم على التعاون بين الشعب، إذ يساعد المؤسسات الأكاديمية في تعزيز أنشطتها في مجال التدريب والبحث في جميع قضايا الأونكتاد. ولذلك، تعتمد معظم أنشطة المعهد الافتراضي وخدماته على خبرة شعب الأونكتاد وبرامجه.

(٧) لجنة استعراض المشاريع هي الآلية المشتركة بين الشعب لاتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات المساعدة التقنية وأنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد حدد الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٨ اختصاصات هذه اللجنة. وتمثل أهداف ونطاق أعمال هذه اللجنة في تبادل المعلومات والإبلاغ عنها، وتحليل برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وتحسين الإجراءات وتبسيطها، ودعم جهود تعبئة الموارد، وضمان الاتساق العام، وتعزيز دور الأونكتاد على المستوى القطري.

٣- الطلبات الواردة من البلدان النامية

٥١- تواصل الأمانة تحديث عملية تجميع القائمة الإرشادية للطلبات الرسمية الواردة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ للحصول على مساعدة الأونكتاد، التي يجري تعميمها كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة. وتتسع القائمة باستمرار، وهي أداة مفيدة في تحديد احتياجات المستفيدين وأولوياتهم بطريقة شفافة، وينبغي أن تسترشد بها الجهات المانحة فيما تتخذه من قرارات بشأن تخصيص مساهماتها وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة ٨ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٠(د-٦٠) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويسعى الأونكتاد، قدر الإمكان، إلى تلبية الغالبية العظمى من طلبات الحصول على مساعدة. لكن يحدث أحياناً أن تكون الاستجابة سلبية بسبب نقص الموارد. وهذا ما حدث في مجال تيسير التجارة في عام ٢٠١٣، حيث لم تتسن تلبية عدد من الطلبات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك بالنسبة للمعهد الافتراضي، حيث لم تتسن تلبية سوى ١٤ طلباً من جملة ٣٠ طلباً وردت من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٣. ولم يحرز برنامج نظام الديون والتحليل المالي تقدماً في تنفيذ توصية الاجتماعات المتتالية للفريق الاستشاري المعني بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، الداعية إلى إنشاء مركزين إقليميين جديدين للدعم في أفريقيا، وذلك بسبب نقص التمويل.

٤- التنفيذ المستمر لأساليب الإدارة القائمة على النتائج

٥٢- أصبحت الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية لتطبيق الإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني"^(٨)، التي عُمت على الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أداة ملزمة لجميع مديري المشاريع، حيث يمكنهم الاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ الأنشطة التشغيلية.

٥٣- وتواصلت طوال عام ٢٠١٣ عملية التعلم لكي يتسنى تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية تنفيذاً كاملاً، حيث نُظِم عدد من الدورات التدريبية ودورات تقديم المعلومات. وأصبحت الآن جميع وثائق المشاريع الجديدة للأونكتاد تشمل الأطر المنطقية للإدارة القائمة على النتائج، وتُراجع جودة هذه الأطر في إطار عملية الموافقة. وستواصل الجهود الرامية إلى تدريب وتوعية موظفي المشاريع بشأن هذا الموضوع المهم.

٥٤- وتستخدم لجنة استعراض المشاريع المبادئ التوجيهية عند مناقشة وثائق المشاريع الجديدة، من أجل ضمان جودة واستدامة وكفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية للأونكتاد. وبُذلت جهود في جميع شُعب وبرامج الأونكتاد من أجل إدخال الإدارة القائمة على النتائج في مشاريع التعاون التقني. ويمكن الاستشهاد ببعض الأمثلة. ففي عام ٢٠١٣، أنشأ برنامج

(٨) تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى أساليب الإدارة القائمة على النتائج المعمول بها في أمانة الأمم المتحدة والمطبقة في مجالات المساعدة المقدمة من الأونكتاد.

نظام إدارة الديون والتحليل المالي مشروعاً لتحسين رصد وتقييم مشاريع المساعدة التقنية وقياس أدائها بطريقة موضوعية. ونتيجة لذلك، وضع البرنامج إطاراً للرصد والتقييم شمل مجموعة شاملة من أنشطة الرصد والتقييم. وفي هذا الإطار، صارت جميع وثائق مشاريع التعاون التقني للبرنامج تتضمن أطراً منطقية مشفوعة بمؤشرات يقاس بها تحقيق النتائج، وأنشطة محددة للرصد والتقييم. كما صارت الإدارة القائمة على النتائج جزءاً من تصميم المشاريع التي ينفذها المعهد الافتراضي. وتوضع الأنشطة بطريقة لا تؤدي فقط إلى تحقيق نتائج، بل أيضاً إلى تحقيق آثار ملموسة على عملية التعليم أو على البحوث التي تجريها المؤسسات الأكاديمية المشاركة أو على تقوية الروابط بين البحث ورسم السياسات أو على هذه المجالات جميعاً. وتتضمن وثائق المشاريع إطاراً منطقياً يشكل أيضاً العمود الفقري لتقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

٥- جمع الأموال

٥٥- ويتعلق جانب آخر من جوانب تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد بطلب مجلس التجارة والتنمية إعداد استراتيجية الأونكتاد فيما يتعلق بجمع التبرعات. ونوقش مشروع هذه الاستراتيجية، الذي عُقد على الدول الأعضاء في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (UNCTAD/OSG/MISC/2013/1)، في آذار/مارس ٢٠١٤ في إطار الدورة السابعة والستين للفرقة العاملة. وأقرت الفرقة العاملة، في استنتاجاتها المنفق عليها، بأهمية هذه الوثيقة كأساس مفيد لمزيد من النقاش بشأن استراتيجية جمع الأموال، وطلبت إلى "المنسقين الإقليميين أن يعقدوا اجتماعات غير رسمية، بشكل منتظم، للاتفاق على مجموعة من الأهداف والمبادئ المشتركة لاستراتيجية جمع الأموال بهدف تلبية احتياجات البلدان النامية باعتباره الهدف النهائي المنشود من الاستراتيجية، مع مراعاة مقترحات المجموعات الإقليمية، وتقديم هذه الأهداف والمبادئ إلى الفرقة العاملة لكي تنظر فيها خلال دورتها المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤".

٦- نشر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني والوصول إليها

٥٦- تتيح بوابة مشاريع الأونكتاد^(٩) إمكانية الوصول إلكترونياً إلى معلومات شاملة عن جميع مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. ويقدم بانتظام مزيد من المعلومات عن أنشطة كل شعبة في مجال التعاون التقني، وتُحدّث هذه المعلومات بانتظام.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥٧- منذ إنشاء المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات التجارية والإنتاجية^(١٠) في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وإطلاقها رسمياً من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أثناء

(٩) www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects

انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حققت هذه المجموعة ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (أ) تعزيز دور التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال المساعدة التقنية المتكاملة المقدمة من الأمم المتحدة؛ (ب) ضمان التنسيق فيما بين الوكالات في إطار نهج "توحيد الأداء"؛ (ج) تعزيز روابط الاتصال بين الوكالات غير المقيمة والمكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٥٨- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ترأس الأونكتاد الاجتماع السادس عشر للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وبالنظر إلى أن هذه المجموعة أنشئت منذ نحو سبع سنوات، أشار الاجتماع إلى أصول هذه المجموعة ومبرر إنشائها، وسعى إلى تقييم ما تحقق من خبرات وتمهيد الطريق للمستقبل. ووُزِعَ أثناء الاجتماع استبيان لالتماس آراء أعضاء المجموعة بشأن دور ونتائج إسهامات المجموعة وأنشطتها، كما جرى أثناء الاجتماع تحديد أفضل الممارسات والاقتراحات المتعلقة بأوجه التحسن. وأجاب عن الاستبيان جميع الوكالات المشاركة في عمليات المجموعة المشتركة بين الوكالات (على المستوى الميداني ومستوى المناطق والمقر الرئيسي)^(١١).

٥٩- ويتبين من الردود المقدمة أن مهام التنسيق التي تضطلع بها المجموعة المشتركة بين الوكالات تنسم بأهمية بالغة. ومجديت أعضاء المجموعة بصوت واحد، يُنظر إلى أنشطتها على أنها أعمق أثراً وأكثر أهمية. وينظر الأعضاء إلى المجموعة المشتركة بين الوكالات باعتبارها "معلماً" معترفاً به في منظومة الأمم المتحدة للتنسيق الفعال بين الوكالات. وفي سياق التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن أي نهج منسق يراعي مجالات الخبرة لكل وكالة يضع المجموعة في موقف يتيح لها إضافة المزيد في خطة التنمية لكل دولة متلقية/إقليم متلق. وأشاد جميع الأعضاء بدور الأونكتاد في قيادة المجموعة المشتركة بين الوكالات، إذ يوجه المجموعة نحو الخيارات الاستراتيجية السليمة في ضوء خطة التنمية الشاملة للأمم المتحدة. ويعتقد الأعضاء أن التنظيم الحالي للمجموعة ينطوي على ميزة لأنه يمثل منطلقاً مرناً وفعالاً لزيادة التعاون والتنسيق والاتساق بين الهيئات المسؤولة التابعة للأمم المتحدة التي تتمتع أنشطتها وخبراتها بطابع مؤسسي.

(١٠) تمثل هذه المجموعة، منذ عام ٢٠٠٧، الآلية المشتركة بين الوكالات والتي تضم وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وتضطلع بولايات وتتمتع بخبرة فنية في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وينسق الأونكتاد أعمال هذه المجموعة التي تضم حالياً منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجان الإقليمية الخمس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. انظر الموقع: http://www.unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx

(١١) انظر United Nations, United Nations Inter-Agency Cluster on Trade and Productive Capacity, 2014, *Delivering Aid for Trade* (Geneva, forthcoming)

٦٠- وذكر الأعضاء أن إمكانات المبادرات المنسقة للمجموعة المشتركة بين الوكالات، بالمقارنة مع التأثير المحدود لعمليات ومواقف فرادى الوكالات، لم تُقدّر بعدُ حتى قدرها ولم تُستغل. ورأى الأعضاء أن من الممكن تحقيق المزيد من حيث الاتساق، مما يعزز تأثير المجموعة وكفاءتها، شريطة ما يلي:

(أ) أن تكون أوجه التكامل فيما بين الوكالات مفهومة بوضوح، وأن تتشارك فيها جميع الوكالات والجهات صاحبة المصلحة (الجهات المانحة والمستفيدون)، مع مراعاة رؤية شاملة لتنمية القدرات التجارية والإنتاجية؛

(ب) ألا يُتنافس على الأموال، وأن تقدم الجهات المانحة والمستفيدة الدعم الفعال (والتمويل) للمبادرات المشتركة للمجموعة بسبب قيمتها المضافة؛

(ج) أن يقدم الدعم والتوجيه الفعالان إلى جهات التنسيق العالمية للمجموعة، وكذلك إلى الرؤساء الوطنيين والإقليميين للمكاتب الميدانية، من جانب رؤساء الوكالات، في مجال أهداف المجموعة ومبادراتها؛ ولا غنى عن الدعم السياسي على أعلى مستوى لكل وكالة من أجل تعزيز دور المجموعة.

١- مشاركة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات في مبادرة "توحيد الأداء"

٦١- كان إصدار التقييم المستقل لمبادرة "توحيد الأداء" في عام ٢٠١٢ إيذاناً بانتهاء الفترة التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، على النحو الذي شهدته البلدان التجريبية، وهي ألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وجمهورية ترازيا المتحدة، ورواندا، وفييت نام، وكابو فيردي، وموزامبيق. وبإجراء التقييم الإيجابي للمرحلة التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، لم يعد يميّز بداية من عام ٢٠١٣، بين البلدان التجريبية الثمانية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة والبلدان التي اعتمدت نهج توحيد الأداء. ويتزايد باطراد عدد البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" الذي يغطي الآن معظم البلدان.

٦٢- وفيما يلي عمليات الأونكتاد التي نفذها في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي، تحت الشعار المشترك لمبادرة "توحيد الأداء"^(١٢).

(أ) عمليات الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني

٦٣- في عام ٢٠١٣، شارك الأونكتاد والوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين الوكالات في تخطيط وتنفيذ برامج مشتركة متفاوتة من حيث النطاق والمضمون، على الصعيدين الوطني والإقليمي:

(١٢) انظر http://unctad.org/Sections/un_ceb/docs/ceb_2014_01_operations_en.pdf و http://unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx

- '١' أفريقيا. جزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي، والكامرون، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛
- '٢' الدول العربية. دولة فلسطين، والعراق، ومصر؛
- '٣' آسيا والمحيط الهادئ. أفغانستان، وباكستان، وبوتان، وفييت نام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال؛
- '٤' أوروبا ورابطة الدول المستقلة. أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكازاخستان؛
- '٥' أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إكوادور، وأوروغواي، وبنما، والسلفادور.

(ب) عمليات الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الإقليمي

- '١' أفريقيا. تشارك المجموعة المشتركة بين الوكالات في المبادرة الإقليمية المتعلقة بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، التي تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويشارك في العمليات المنفذة في إطار الوكالة المشتركة بين الوكالات كلٌّ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية؛
- '٢' الدول العربية. في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، صممت خمس وكالات تابعة للمجموعة المشتركة بين الوكالات، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مشروعاً إقليمياً للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يهدف إلى إرساء أساس للإصلاحات التجارية المحددة الهدف، وتعزيز التوظيف والقدرة على المنافسة، والترويج التجاري، والتكامل الإقليمي في مجال التجارة. ويُتوقع أن يبدأ المشروع، الذي أقرته رسمياً القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، عملياته في عام ٢٠١٤؛
- '٣' أوروبا ورابطة الدول المستقلة. في عام ٢٠١٣. شاركت المجموعة المشتركة بين الوكالات في المبادرات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

٢- تنظيم ومشاركة المجموعة المشتركة بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وأحداث أخرى

٦٤- نظم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منتدى للنقاش بشأن أهمية التجارة في استراتيجيات التنمية، وذلك في جنيف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. واستهدف المنتدى، أساساً، بالإضافة إلى أعضاء الوفود في جنيف، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، المسؤولين الحكوميين الذين سبق لهم أن شاركوا في حلقات العمل الإقليمية التي عُقدت في وقت سابق أو شاركوا في الدورات التي نُظمت في إطار مشروع حساب التنمية الذي يديره الأونكتاد والمتعلق بإدماج البعد التجاري في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٦٥- تواصلت إجراءات المتابعة المتخذة استجابةً لاتفاق أكرا وولاية الدوحة ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن هيكل وأداء التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. كما تواصلت الجهود الحثيثة للحد من التجزؤ وتجميع الأنشطة في مجموعات مواضيعية، بغية زيادة الاتساق والشفافية ولتعزيز الإدارة الداخلية. ويتمثل الهدف العام في زيادة أثر أنشطة المشاريع واستدامتها. واستمر الإنفاق بوتيرة ثابتة، مما يبين الدور الرئيسي لهذا الركن من أنشطة الأونكتاد. وتواصلت الزيادة في عدد الطلبات الواردة من المستفيدين في جميع المجالات المتعلقة بولاية الأونكتاد، بينما تراجع المساهمات الطوعية للشركاء من البلدان المتقدمة وظلت غير قابلة للتنبؤ. وكان توزيع المساهمات بين مجموعات مواضيعية مختلفة متقطعاً. ولذلك تعذر التخطيط الطويل أو المتوسط الأجل للتعاون التقني.

٦٦- ويُنفذ في الوقت الراهن نهج الإدارة القائمة على النتائج في جميع مشاريع التعاون التقني الجديدة، لكي يتسنى تقييم مدى أهمية المشاريع وجودتها وكفاءتها وفعاليتها وتأثيرها.

٦٧- وتعتزم الأمانة أيضاً تحسين قدرة الأونكتاد على اجتذاب الموارد من الجهات المانحة. وتراجع الدعم المالي المقدم من جميع الجهات المانحة الثنائية في عام ٢٠١٣. وواصلت الجهات المستفيدة بصورة ثابتة تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد لصالح الأنشطة المكتفية ذاتياً المنفذة في بلدانها، مما يدل على ثقة هذه الجهات في برامج الأونكتاد والأهمية التي توليها لهذه البرامج. وتتطلع الأمانة إلى مواصلة النقاش بشأن مشروع استراتيجية الأونكتاد في مجال جمع الأموال لأنشطة التعاون التقني (UNCTAD/OSG/MISC/2013/1)، وإلى تلقي التوجيه والدعم من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأهداف والمبادئ المشتركة لاستراتيجية جمع الأموال.

٦٨ - وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، عملت المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يواصل الأونكتاد قيادتها، على تعزيز دورها أكثر واحتفظت بمكانتها كواحدة من أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات دينامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتمكنت المجموعة، التي تتألف من ١٥ عضواً، من المشاركة الفعالة في المراحل التحضيرية لعدد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري ومن صياغة وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة في إطار نهج "توحيد الأداء".